



انطلقت الثورة السورية في العام 2011، من أجل تغيير الأوضاع المتدحورة في البلاد؛ تغيير الوضع الاقتصادي وإيقاف سياسات اللبرلة والفساد واحتكار الثروة لصالح مافيات محددة، ومن أجل إنهاء حكم الأجهزة الأمنية، وليكون السوريون مواطنين، كما الأفراد في الدولة التي تحكم المواطنة والديمقراطية؛ وكذلك كان هناك شرط ثوري عربي عام. كان الأمل عظيماً، وأن سقوط نظامي تونس ومصر سيتبعه سقوط النظام السوري.

لم يكن أمام النظام، وقد رأى السقوط والثورات والثورات في سوريا إلا اجتثاثها، وهذا تطلب منه تشويهها وأسلمتها وإطلاق جهاديه وعسكرتها، واستجلاب تدخل خارجي وتغيير ديمغرافي وتسوييف الهويات والاعتقال والقتل بكل أشكاله. اجتثاث الثورة هو الهدف إذاً، وقد شكل غياب أي مشروع للإصلاح لدى هذا حلف النظام سبباً لتهجير السكان وتدمير المدن وإشعال حروب لا متناهية، وأن هذه الممارسات (برأي الحلف) ستُجبر العالم على التسلیم ببقاء النظام والتصالح معه، وإغلاق صفحة الثورة، واستعادة البلاد تحت سيطرته.

ضعف النظام وتغيير طبيعته حولاً إلى آلة حربٍ وفسادٍ ونهبٍ وتبغية؛ فتدخلت كل من إيران وروسيا لحمايته، ولحماية مصالحهم، وتعزيز دوريهما الإقليمي والعالمي، وهذا ما سمح ببقاء النظام، لكنه تحول إلى أداةٍ لخدمة هاتين الدولتين. شكل غياب أي استجابة دولية للاعتراف بالنظام مجدداً، وتقديم الأموال للإعمار، سبباً مفسراً لغياب الحل، وتتجهه إلى أن يحصل التوافق الإقليمي والدولي على شكل النظام الجديد. النظام الذي تحول جيشه إلى مليشيا للتعذيب والقتل والاعتقال ليس لديه أي قدرة على تأمين الخدمات، وإقامة علاقات طبيعية مع الشعب. المناطق التي استعادها تشهد على تدميرها وتخريبها وتهجير أهلها.

شدّت درعاً عن ذلك، لكونها مدينةً حدوديةً، وهناك إسرائيل في الغرب، وروسيا التي تدخلت من أجل حسم المعركة وتحقيق

المصالحات، وهذا ما أوقف المعارك، وأطلق عملية مصالحات واسعة. لم ترفضها الفصائل ورحب بها السكان، لكن ذلك يتطلب الاعتراف للناس بحقوقهم وإيقاف سياسات الاعتقال، ولنقل تغيير شكل العلاقة مع المدينة. وهنا نذكر أن المظاهرات اتسعت في 2011، بسبب رفض النظام الاعتراف بحقوق الناس ومحاكمة محافظ درعا، عاطف نجيب، لإهانته كراماتهم، ورفضه إطلاق الحريات والتحول الديمقراطي. لم يتحقق ذلك، واستخدم النظام الحل الأمني العسكري حينها، وهذا دفع السوريين إلى توسيع مظاهراتهم، وتحولت إلى ثورة، وغيّرت من مطالبها من إصلاح النظام إلى إسقاطه.

سيطر النظام على مدينة درعا، لكنه لم يفهم أن عليه أن يغيّر من طبيعته الأمنية، بل وراح يرسل قادته الأمنيين لتهديدها، والبطش فيها مجدداً. أيضاً، لم تفهم إيران أن التفاقيات الدولية تفرض خروجها نهائياً من غرب سوريا، بل ومن كل سوريا. تؤكد المعلومات بقاءها في درعا، وتشكيلها مليشيات خاصة بها، وفتح حوزات دينية، ورافق ذلك كله اعتقال بعض قادة الفصائل الذين صالحوا النظام، وبحماية روسية. ويضاف إلى ذلك كله غياب أي شكل للإعمار أو فرص العمل، وبالتالي ماذا سيكون خيار الناس وقد وجدوا أنفسهم مجدداً، وبعد كل تضحياتهم من 2011 وإلى 2018، أليس المقاومة مجدداً؟ فعلاً بدأ بها، وتنشر المؤشرات على توسيع نشاطاتها، وقيامها بعمليات عسكرية في أكثر من بلدة، ويرافق ذلك تذمر شعبي واسع من سياسات الاعتقال، وغياب فرص العمل، وقتل بعض المعتقلين، وتقديم بعض الملتحقين بجيش النظام مقدمة في المارك، وبالتالي قتلهم.

سياسات النظام هي ذاتها في كل المناطق التي استعادها، ورفض إعطاء الأمان لللاجئين في لبنان، ليعودوا إلى قراهم وبلداتهم، ولا سيما في ريف حمص الجنوبي، حيث القصير وقرها، وأيضاً في الزيداني ومحيطةها، وأيضاً في الغوطتين، الشرقية والغربية، ومن يعود في الأشهر الأخيرة، فهو مجبّ وليس بإرادته الحرّة! إذاً ليس في جعبة النظام حل، أو تغيير، وتؤكد كل ممارساته الأمنية والعسكرية الأمر ذاته. لا يحاول هذا النظام حتى النهاية بنفسه، ولهذا تتجدد المقاومة.

قلت أعلاه إن النظام أصبح أداة لصالح كل من الروس والإيرانيين. وهنا نجد أن روسيا، وهي التي تفرض عليها أميركا وأوروبا عقوبات اقتصادية، وهناك خلاف كبير معها في سياساته العالمية وفي سوريا وأوكرانيا وبال موقف من إيران، أقول إن روسيا ذاتها لا تريد الاستفادة مما تحقق لها في المدن التي أصبحت تحت سيطرتها، ولا سيما في درعا. هي دولة قمعية، وإمبريالية، ولا تعنيها مصلحة الشعوب، وهي ضد ثوراتهم، وهو ما أعلنته مراراً وتكراراً، ولكن رفضها إصلاح النظام مقدمة للحل، وعدم وضع حد لممارسات أجهزته العسكرية والأمنية، سيعمق بالتأكيد التذمر الشعبي، وقد بدأت معالمه في درعا. هل سيتطور التذمر الشعبي؟ أعتقد أن ظروف المدينة، وعلى الرغم من سياسات النظام الأمنية، لا تسمح بتوسيعه، ولكن إطالة أمدها ربما سيسمح بظهورات عارمة مجدداً، فهناك حقوق لم تُنجز، وقد ذكرت أعلاه. تكرّر هذه المسائل في كل المحافظات، وبالتالي هناك غضب شعبي واسع، وإن لم يُعلن عن نفسه الآن، لكنه سيظهر لاحقاً لا محالة.

هناك إجماع بين المحللين على أن الحل في سوريا أصبح بيد التوافق الإقليمي والدولي، ولكن هناك تذمراً شعبياً وبداية مقاومة أيضاً. وبالتالي السؤال السياسي الذي تداوله أطياف المعارضة: ماذا نفعل، وما العمل؟ بكل بساطة، بدأ الناس، وعليكم تشكيل داعم ورافد لها، والتخلص من السياسات الانتهازية والفساد والتبعية للدول الخارجية. قلت لا أجد أنَّ التذمر سيتوسع، ولكن قد ينفجر بوجه النظام والمعارضة والدول الاحتلالية؛ وهذا سيكون بحكم الضرورة، بسبب رداءة النظام والفصائل في كل سوريا. لاحظ سياسات الفصائل في الحسكة وجрабلس وعفرين وإدلب وسواها؛ إذا سوريا بكل مدنها وبلداتها وقرها تتطلب مشروعَاً وطنياً، يُنهي مأساتها ويستجيب لكل مطالب الشعب، وبكل قومياته؛ وهذا وحده ما سيسمح بتجدد الانشغال بالوطنية السورية. فهل يعي المنشغلون بالسياسة والثقافة حاجات سوريا هذه؟

المصادر:

العربي الجديد